اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٦٠	١٢٧٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

وقائع طاولة المدى المستديرة

إشكالية تلوث المياه في العراق

بغداد/ المدى

القسم الأول

ضمن سلسلة جلسات طاولة المدى المستديرة احتشد جمع من المعنيين بشتى شؤون الهم الاقتصادي وعدد من المهتمين بتقنية المياه لمناقشة اشكالية تلوث المياه التي باتت هماً يستقطب اهتمام المواطن وتحدياً كبيراً انعكس على الواقعين الصحي والاقتصادي معاً..

كان مركز بحوث السوق وحماية المستهلك سباقاً في تدعيم تنظيم تلك الفعالية حيث شاركت الدكتورة منى الموسوي مديرة المركز بورقة عمل تحت عنوان (قضايا شحة المياه وتدويلها وحقوق الانسان) وقد جاء فيها:

لا شك أن توفير سبل الحصول على مياه متاحة للجميع يعد واحداً من أكبر التحديات الإنمائية التي تواجه المجتمع الدولي في مطلع القرن الحادي والعشرين. ويعد تقييد الحصول على المياه بمثابة عائق أمام النمو الاقتصادي، وكذلك أحد أبرز العقبات التي تحول دون التقدم السريع نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

تحولت المياه في ظل تزايد النمو السكاني ومعدلات الاستهلاك والندرة الملحوظة في مصادرها إلى محور من أهم محاور الصراع الدولي في الربع الأخير من القرن الماضي،حتى أن البعض تنبأ بنشوب حروب بين الدول بسبب المياه خلال القرن الحالي خاصة في ظل صدور العديد من التقارير الدولية التي تحذر من شحة المياه وندرتها، وتبنيها لسياسات جديدة ترشد استهلاك المياه ومن أبرز هذه التقارير تقارير البنك الدولي والمجلس العالمي للمياه.

وكان معهد القانون الدولي قد توصل في عام ١٩٩١ إلى مجموعة من القواعد العامة بشأن استخدام مياه الأنهار الدولية في العالم، هذه القواعد راعت معيارا مهماً هو معيار عدالة توزيع المياه بين الدول المشتركة في الأنهار في العالم، والمقصود بمعيار عدالة التوزيع هنا ليس حصول الدول المشتركة في نهر معين على حصص متساوية من مياه هذا النهر، ولكن حصولها على حصص عادلة يعتمد تحديدها على اعتبارات دولية معينة، منها: طبيعة هذا النهر، وحجم المنطقة التي يمر بها النهر في أرض الدولة، والظروف المناخية في حوض النهر ككل وفي كل دولة على حدة، وتاريخ استغلال مياه النهر وحجم السكان، وتكاليف الحصول على المياه من مصادر بديلة ومدى توفر هذه البدائل.

واهتمت معظم المنظمات الدولية بقضايا ندرة المياه واحتمالات تعرض العالم لأزمة مياه في المستقبل، ولذلك عقدت العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية تحت رعاية هذه المنظمات لتدارس هذه القضية، وهو ما يمكن أن نطلق عليه "تدويل قضايا المياه" أو "تدويل مشاكل المياه"، وقد حددت الأمم المتحدة يوم ٢٢ آذار يوما عالميا للمياه لتلفت أنظار العالم إلى أهمية هذه المشكلة المتوقع حدوثها.

وبدأت هذه المنظمات الدولية تُدخل قضايا المياه بطريقة جديدة في النظام العالمي، مما أدى في بعض الأحيان إن لم يكن في معظمها إلى زيادة حدة الصراع بين دول الشمال ودول الجنوب، وذلك لأن هذه المنظمات وسعت جوانب قضية المياه، حيث أدخلت موضوعات جديدة منها المياه الجوفية، ومشكلة تلوث المياه، واقتراح تسعير المياه الذي طرحه البنك الدولي، وتم ذلك من خلال تعديل بعض المفاهيم التي كانت تستخدم في المبادئ الدولية، وعلى سبيل المثال.. تم إدخال مصطلح "مجرى النهر الدولي" بدلاً من مصطلح "حوض النهر"، حيث إن المصطلح الأول يشمل المياه الجوفية التي يغذيها النهر إلى جانب المياه السطحية، وهو ما أثار تخوف الدول، وخاصة الدول النامية من إمكانية التدخل في أمور تمس سيادتها الوطنية، وتستخدم لممارسة ضغوط عليها.

إن أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم لا يتوفر لهم مصدر موثوق من المياه النظيفة. وبما أن الماء هو مصدر أولي. فإننا لا نستطيع تصنيعه أو استخدام بديل عنه كما في حالة النفط. ومن بين المصادر المائية المتوفرة في الكرة الأرضية نلاحظ أن ١ ٪ منه فقط هو ماء عذب و٢٪ جليد أما الـ٩٧٪ الباقية فهي ماء بحار . إن مصدر المياه العذبة ينفذ لأسباب مختلفة من ضمنها ازدياد النمو السكاني. وتغير المناخ وتزايد الطلب. وفي الوقت الحالي يتم استخدام ٥٪ فقط من المقدار الضئيل المتوفر من المياه العذبة لأغراض الشرب، بينما ١٥٪ تستخدمه الصناعة و ٨٠٪ في الزراعة. إن انخفاض المصادر المتوفرة وتزايد الحاجة إلى المياه الصالحة للشرب يشكل كارثة محتملة تم إدراكها مؤخرا.

إن المنظمة الدولية لإدارة المياه والمعهد الدولي لأبحاث السياسات الغذائية يقدران أن استخدام المياه سوف يزداد بمقدار ٥٠٪ في الأقل خلال السنين العشرين القادمة بسبب النمو السكاني وتزايد سكان المدن في الدول النامية وتطور الصناعات في أنحاء العالم . لذلك فان هذه المؤسسات تتوقع أن تتوفر كميات أقل من المياه للزراعة مما يؤدي إلى انخفاض ١٠٪ في إنتاج الحبوب وبذلك فخلال الـ ٢٠ سنة القادمة من المرجح أن ينخفض إنتاج الحبوب بمقدار ٣٥٠ مليون طن كل عام، ولكي نوضح معنى ذلك فان الانخفاض الطفيف في هذه المؤونة الغذائية سوف يؤدي إلى تأثير هائل على أسعار الحبوب، ونستطيع أن نتوقع أن يرتفع سعر الرز ٤٠٪، والقمح ٨٠٪ والذرة ١٢٠٪ .

اشكالية المياه في العراق

تزداد اشكالية المياه تعقيداً في العراق بسبب كون معظم منابع المياه خارج الحدود الإقليمية للعراق وخاصة تركيا وعدم التزامها بقوانين تنظيم المياه في الأنهر المشتركة وقيامها بإنشاء العشرات من الخزانات والسدود ورمي مياه المبازل والمياه الثقيلة ومخلفات الصناعة في مجري دجلة والفرات. لذا فأن العراق يواجه في ذلك مشكلتين في آن واحد، تناقص كبير في كميات المياه الواردة فضلاً عن تلوث تلك المياه وعدم صلاحيتها حتى للزراعة، يقابلها ضعف كبير في ادارة الموارد المائية وعدم الاعتماد على وسائل الري الحديثة وعدم كفاية الخزانات والسدود والتجهيزات ومشاريع الري والبزل، وكذلك الهدر في مياه الشرب في المدن والقرى بسبب تقادم شبكات المياه وضعف صيانتها، فضلاً عن الهدر الحاصل من قبل المستهلك لذا سيدفع المستهلك ثمن ذلك سواء ما يتعلق بنقص المياه او نوعيتها ففي الزراعة سيؤدي النقص والنوعية الى انخفاض الانتاج الزراعي وبالتالي ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية، أما بالنسبة للمياه غير الصحية أي المياه الملوثة فأنها ستؤدي الى العديد من الإمراض مما يؤدي الى انخفاض إنتاجيته من جهة ودفع ثمن المعالجة والحصول على الأدوية من جهة أخرى.

وتقدر كميات المياه الواردة للعراق بـ (٥٠) مليار م٣ سنوياً في نهري دجلة والفرات وقد انخفضت حصة الفرد العراقي من (٢٢٣٠) م٣ سنوياً عام ١٩٨٠ الى (١٧٤٥) م٣ سنوياً عام ,٢٠٠١ وتشير التقارير والدراسات الى انه عند استكمال تركيا للمشاريع الاروائية والصناعية سينخفض الوارد المائي بنسبة (٣٠٪) مما سيؤدي الى تفاقم العجز المائي الى (١٥) مليار م٣ في العراق، وهذا قد يحصل بحلول عام ٢٠٢٠ عند استخدام معظم الأراضي الزراعية في العراق مما يلزم تحديث مشاريع وطرق ري حديثة من شأنها ان تقلل الطلب على المياه ومغادرة الطرق الاروائية الحالية التي تزيد من الفاقد المائي وتقلل الإنتاج الزراعي.

نصيب الأفراد من المياه

تشير التقارير الى أن معظم الدول العربية تقع تحت خط الفقر المائي،الذي يقدر بحدود ١٥٠٠ متر مكعب من الماء سنوياً للفرد .ويعتبر متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من المياه أدنى نصيب للفرد في العالم حيث تراجع من ٣٣٠٠ متر مكعب سنوياً عام ١٩٦٠ إلى ١٢٥٠ متر مكعب عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يصل إلى ٦٥٠ مترا مكعبا عام ٢٠٢٥، وهذا بسبب تزايد عدد السكان العرب الذي تجاوز ٢٥٠ مليون نسمة. بينما المعدل العالمي لا يقل عن ٧٠٠٠ متر مكعب.

حق الإنسان في المياه

لا شك أن الحصول على المياه من أجل الحياة هو حاجة بشرية أساسية وحق إنساني أساسي كذلك. ففي عام٢٠٠٢ اصدر تعليق عام للأمم المتحدة رقم ١٥ بالاعتراف بحق الإنسان في الحصول على المياه، حينما أعلنت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن "حق الإنسان في المياه يكفل للجميع الحصول على مياه كافية ومأمونة وسائغة ويسهل الحصول عليها ومتاحة بسعر معقول، وذلك للاستخدام الشخصي والمنزلي". وتمثل هذه الصفات الأساسية الخمس الركائز التي يستند إليها أمن المياه.وعلى الرغم من ذلك،، يوجد ما يربو على بليون شخص لا يحظون بحق الحصول على مياه نظيفة، إذ يتوفى كل عام قرابة ١,٨ مليون طفل كنتيجة مباشرة للإصابة بالإسهال وغيره من الأمراض الناجمة عن المياه غير النظيفة، وفي مستهل القرن الحادي والعشرين، مثلت المياه غير النظيفة ثاني أكبر سبب لوفاة الأطفال.

وفي العراق بلاد الرافدين (دجلة والفرات) يعاني قطاع المياه من مشكلات جمة، أهم هذه المشكلات هي شحة مياه الشرب وتلوثها والذي يتسبب بدوره في العديد من الأمراض الانتقالية مما يشكل خطورة على صحة المستهلك العراقي، ولا يقتصر التلوث على المناطق الريفية فقط التي لم تصلها أحواض تنقية المياه، وإنما تعاني المدن العراقية من هذا التلوث أكثر من الأرياف بسبب تلوث مياه المصدر أو نتيجة لتكسر شبكات نقل المياه بسبب الحروب والأعمال الاهاربية، فضلا عن عدم وجود الصيانة المستمرة لهذه الشبكات القديمة والمتآكلة وبذلك أصبحت من المشاكل المزمنة واليومية في حياة المجتمع العراقي والتي يجب إن تأخذ بالحسبان وعدم إهمالها، وكذلك ظاهرة خزانات المياه في الدور السكنية التي لا يجري تنظيفها وتطهير مياهها حفاظا على الصحة العامة. وحذرت منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة "اليونيسيف" من أن النقص المزمن في مياه الشرب بات يهدد بارتفاع معدلات لإصابة بالإسهال بين الأطفال وهو ما يؤدي الى ارتفاع في معدلات وفيات الأطفال وقال بيان للمنظمة بمناسبة اليوم العالمي للمياه ان ملايين الأطفال ما يزالون بعد مرور ٤ سنوات على بدء الحرب عام ٢٠٠٣ يواجهون صعوبة في الحصول على الماء بسبب تباطؤ جهود إصلاح شبكات المياه المدمرة والتهديدات وأعمال العنف التي تستهدف حياة المهندسين والفنيين، فضلاً عن انقطاع الطاقة الكهربائية والهجمات المتكررة على البنى التحتية والمشروعات الهندسية وكذلك ضعف الاستثمار في قطاع المياه. أن حق المواطن او المستهلك الحصول على كوب ماء نظيف وهو من أساسيات متطلبات الحياة للإنسان وواجب أساسي على الحكومة أن تعطيه بالغ الأهمية بضرورة توفير المياه النظيفة وغير الملوثة وغير المختلطة فيها مياه الشرب مع مياه الصرف الصحي.

نستنتج مما تقدم أن الإدارة المتكاملة للمياه من شأنها الى تقليل مخاطر هذه المشكلة وتعد كفيلة بوضع الحلول الناجحة لها. ولكي تكون فعالة في تحقيق أهدافها لا بد من توفر العناصر التنفيذية لها ومن أهمها ما يأتي:

,١ الاهتمام بكلفة المياه سواء مياه الري او مياه الشرب او المياه المستخدمة في الصناعة على ان يتم احتساب التكاليف بشكل دقيق.

,٢ بناء القدرات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية اللازمة لانجاح ادارة المياه.

,٣ ضرورة تعزيز اللامركزية في ادارة المياه.

,٤ تهيئة الظروف الذاتية والموضوعية لتمكين القطاع الخاص من المشاركة في الاستثمار في قطاع المياه.

,٥ الاهتمام بجانب الطلب الكلي على المياه (طلب الصناعة والزراعة والشرب والطاقة الكهربائية...) بحيث يعكس الرشادة العقلانية في استخدام المياه.

,٦ الاهتمام بجانب عرض المياه والذي يتضمن وجود ادارة متكاملة لعرض المياه وعلى قدر كاف من العلمية والفنية والموضوعية على ان تضمن تنسيق الخطط المتكاملة والتي تشمل استكمال وتطوير مشاريع بناء السدود والخزانات للحفاظ على الثروة المائية فضلاً عن الاهتمام بمشاريع الري والبزل، الاهتمام بشبكات المياه في المدن والقرى والقصبات والتي تتعرض الى الكسر بسبب سوء الاستخدام او بسبب تقادم الشبكات مما يعني هدر كميات كبيرة من المياه الصالحة للشرب.

في الهم الاقتصادي

الاستثمار والشراكات في ندوة بيروت

حسام الساموك

احدى أبرز أوراق العمل التي ستقدم في ندوة بيروت أول الشهر القادم والخاصة بتوجهات اقتصادنا العراقي، المداخلة التي سيعرضها على المجتمعين السيد راغب رضا بليبل تحت عنوان (متطلبات تفعيل الاستثمار والشراكات بين رأس المال الوطني والاجنبي) وتوافقا مع النهج الذي اعتمده بليبل في ابراز هذه المفردة الفاعلة من توجهات قانون الاستثمار الذي انتظرناه فترة أكثر من طويلة دون أن تدب به الروح ولو لغاية دعائية أو قل تعبوية لاأكثر.

لقد انتهت الاجراءات التشريعية للقانون منذ تشرين الثاني للعام الماضي، وظل المتسائلون يتابعون سبب تلكؤ تطبيق القانون بعد الحملة النقاشية الكبيرة والمؤكدة على امكانية حل الاشكالات الاقتصادية الكبيرة اذا ما اعتمد القانون، حتى جاء من يعلن ان تقصير وزير العدل في الأبطاء بنشر القانون في الجريدة الرسمية هو السبب فسارع الرجل في نشره والتخلص من هياج المنتقدين وربما المتعكزين بالذرائع،ثم كانت الغفوة التالية ليجيء من يعلن أن (الربع)يبحثون عن رئيس متمكن لهيئة الاستثمار، ثم كان الفرج الآخر بالعثور على الشخص المنتظر، لكن الرجل (د.عباس جريو) تردد اسمه دون أن يلتقيه أحد من المعنيين بالاستثمار سواء من القطاع العام أو الخاص بل انهمك لأشهر بسفرات أخبرنا شخصيا بأنها لأنهاء التزاماته في الخارج ثم سرعان ماانقطعت أخبار الرجل بعد أن سرت أقاويل شتى عما سمي باعتزام العمل بمنهج المحاصصة الطائفية في تسمية أعضاء هيئة الاستثمار التي سمّي رئيسها ولم تسمّ هيئتها منذ أكثر من سبعة أشهر وهاهي تداعيات قانون الاستثمار المنتظرة بفارغ الصبر من أطراف عدّة مجمّدة دون أن يعرف أحد سر اللعبة وما مدى آفاقها.

> لقد اعتدنا-كما يبدو- منهجا لايكّلف جهدا وهو أن تثار مناقشات وتجاذبات على أمر ما ويصوّر أنّ كل أزماتنا مرهونة بانجاز ذلك الأمر وما أن يشرّع بقانون بعد مرحلة مخاض طويلة حتى يركن جانبا.

لقد اعتدنا-كما يبدو- منهجا لايكّلف جهدا وهو أن تثار مناقشات وتجاذبات على أمر ما ويصوّر أنّ كل أزماتنا مرهونة بانجاز ذلك الأمر وما أن يشرّع بقانون بعد مرحلة مخاض طويلة حتى يركن جانبا.

ومع تدعيمنا لتوجهات السيد بليبل أو اتحاد رجال الأعمال الذي تبنى الدعوة لهذه الموضوعة بالغة الأهمية يجب أن نتساءل –بلِ نسائل- الجهات المعنية في كل مواقعها عن سر اختفاء القانون الذي يفترض أنه تم تفعيله منذ بدء السنة الحالية واذا ما تذرع أي من المعنيين في مجلس النواب أو الجهات التنفيذية، نذكره بحقيقة يتناساها غالبيتهم بأن الواقع الاقتصادي المتردي ومسلسل الأزمات المتصاعدة مابرح سببا مباشرا ومبررا عمليا لتواصل أزماتنا الأمنية ليس في العراق فحسب بل في كل المعمورة.

إنقسام في بنك انجلترا حول رفع سعر الفائدة

لندن/ رويترز

زيادات متتالية في سعر الفائدة على الاسترليني

قالت لجنة السياسة النقدية في بنك انجلترا ان اعضائها صوتوا باغلبية ٦-٣ لرفع سعر الفائدة على الجنيه الاسترليني الى ٥,٧٥٪.

واوضحت اللجنة انه لا يوجد مؤشرات هامة على تراجع انفاق المستهلكين او تباطؤ الحركة في سوق العقارات على الرغم من رفع سعر الفائدة عدة مرات هذا العام.

يشار الى ان سعر الفائدة على الجنيه الاسترليني ارتفع خمس مرات في العام السابق، وذلك بهدف الحد من الضغوط التضخمية.

وتراجعت نسبة التضخم بالفعل الى ٢,٤٪ الشهر الماضي، الا ان الانخفاض كان اقل من المتوقع.

وكان ميرفن كينج محافظ بنك انجلترا ضمن الاعضاء الستة في لجنة السياسة النقدية الذين ايدوا رفع سعر الفائدة.

ويتوقع اغلب الخبراء ان ترتفع سعر الفائدة على الاسترليني قريبا الى ٦٪، ربما في الاجتماع القادم للجنة السياسة النقدية في ٢ آب القادم.

واوضح بيان اللجنة ان "الآثار الكاملة" لرفع سعر الفائدة في الفترة الماضية "لم نشعر بنتائجها بعد"، وهو ما يرى الخبراء انه اشارة الى احتمال رفع سعر الفائدة مجددا.

اما من صوتوا ضد رفع سعر الفائدة فيرون ان عبأ رفع سعر الفائدة على المستهلكين، خاصة من يعانون من قروض كبيرة، يجب ان يؤخذ في الاعتبار.

يشار الى انه رغم رفع سعر الفائدة عدة مرات لازال مستوى التضخم اعلى من الرقم المستهدف من قبل الحكومة، وهو ٢٪.

يشار الى ان رفع سعر الفائدة على الاسترليني هو احد اسباب ارتفاع قيمة الاسترليني الى ٢,٣ دولارا هذا الاسبوع، وهي اعلى قيمة للعملة البريطانية امام الدولار منذ ٢٦ عاما.

((الفاو)) تحذر من أزمة غذائية في ٢٨ دولة

واشنطن/ ا ف ب

أعلنت منظمة الغذاء العالمية التابعة للأمم المتحدة أن نقصا في انتاج الحبوب في العالم سيؤدي الى أزمة غذائية في ٢٨ من دول العالم.

وتواجه زيمبابوي وسوازيلاند وليسوتو أسوأ المواسم الزراعية حيث سينخفض انتاج الذرة بنسبة ٤٠-٦٠ في المئة بعد موسم جفاف طويل كما قالت منظمة الأغذية والزراعة العالمية (فاو).

وفي زيمبابوي حيث بلغت نسبة التضخم ٤٥٠٠ في المئة في شهر أيار الماضي وارتفعت الأسعار فقد انخفض مستوى الانتاج الغذائي وتعرض مستوى الأمن الغذائي لأربعة ملايين انسان لضربة قاصمة، حسب ما ورد في تقرير صادر عن منظمة الفاو.

وفي كوريا الشمالية كان الانتاج الغذائي ضعيفا، ولكن شحنة من الأرز مقدارها ٤٠٠ ألف طن قد وصلت من كوريا الجنوبية في نهاية شهر حزيران.

وبينما يزداد انتاج الحبوب على مستوى عالمي ليصل الى مستوى قياسي يبلغ ٢ ١٢١ مليون طن عام ٢٠٠٧ الا أن الانتاج في البلدان ذات العجز الغذائي سيرتفع بنسبة ١،١ في المئة فقط مقارنة بالعام الفائت، وهو معدل اقل من معدل النمو السكاني.

واذا استثنينا انتاج الهند والصين فان مجمل انتاج الحبوب في البلدان ذات الدخل المحدود يتوقع أن يكون أقل من العام الماضي حسب التقرير.

وفي جنوب القارة الأفريقيا يختلف الوضع من دولة الى أخرى، فبينما ضرب انتاج الحبوب في زيمبابوي وناميبيا وسوازيلاند وليسوتو بسبب الجفاف الا ان الانتاج في أنغولا وموزمبيق ومدغشقر وزامبيا كان أعلى من المعدل.

أما في غرب افريقيا فان عدم انتظام الأمطار أجل حصاد الحبوب في منطقة الساحل.

وفي شرق افريقيا فان توقعات محصول الحبوب ايجابية في معظم البلدان باستثناء الصومال حيث أدى عدم انتظام الأمطار هناك الى ضعف الموسم.

وفي دول الشرق الأقصى يتوقع أن يكون موسم الحنطة والرز عاليا بسبب انتظام هطول الأمطار الموسمية.